

أقامها ديوان «تواصل» الثقافي الاجتماعي وحاضر خلالها الخريبط والأربيش ندوة «قانون الأحداث»: خفض سن الحدث لا يصب في مصلحة الطفل ويخالف الاتفاقيات الدولية

كريم طارق

أجمع المشاركون في الندوة القانونية «قراءة في قانون الأحداث»، التي أقيمت في ديوان تواصل الثقافي الاجتماعي مساء أمس الأول، على ضرورة إعادة النظر في العديد من البنود والنصوص المتعلقة بقانون الأحداث الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع عام 2017، وذلك لما يتضمنه من تغييرات لا تصب في مصلحة الطفل، والتي تأتي في مقدمتها خفض سن الحدث من 18 سنة إلى 16 سنة، هو ما يشكل تعارضاً كبيراً مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت بشأن حقوق الطفل، لافتين إلى ضرورة النظر في الجوانب الإصلاحية المعنية بتقويم الحدث قبل النظر في العقوبات المفروضة عليه.

في البداية، أكد نائب الأمين العام للمنتدى تواصل محمد العوض على أهمية تسليط الضوء على قانون الأحداث الجديد لتأثيره المباشر على شريحة مهمة من المجتمع، خاصة بعد وجود عدد من التعديلات المؤثرة في القانون مثل خفض سن الحدث، متمنياً أن يتم تعديل القانون الجديد لما له من آثار سلبية على المجتمع.

وأضاف أن خفض سن الحدث سيقضي على آثاره السلبية على تلك الشريحة خاصة أن الطفل في عمر 16



محمد العوض والمحامي محمد خريبط والحامية منى الأربيش خلال الندوة (محمد هاشم)



متابعة من الحضور

الطفل وتحقيق الهدف الأسمى والأساسي من هذا القانون وهو تقويم الطفل ورعاية مصالحه باعتباره مستقبلاً للكويت. ولفتت إلى ضرورة انتباه أولياء الأمور ومتولي رعاية الحدث إلى العقوبات الواقعة عليهم في حالة إهمالهم في مراقبة الحدث والتي تتراوح ما بين 200 و1000 دينار، فضلاً عن العقوبات التي قد تصل إلى 7 سنوات في حالة ارتكاب الحدث للجرائم نتيجة سوء المراقبة أو تسهيل ارتكابها، موضحة أن وزارة الداخلية والنيابة أكدت على ضرورة إعادة سن الحدث إلى 18 عاماً مرة أخرى للمشاكل التي ستتربط على خفض السن وعدم وجود أماكن مخصصة لإيداع الأحداث، مشيرة إلى أنه منذ تنفيذ القانون مع مطلع العام الحالي وحتى الآن لم يتم استقبال أي حالات، وذلك ليس لعدم وجود حالات بل لعدم وجود مراكز إيواء مخصصة لهم.

في الختام تطرقت الأربيش إلى جملة من الإيجابيات المتعلقة بالقانون، مثل: عدم احتساب أحكام الأحداث ضمن سوابقه، بالإضافة إلى إنشاء محكمة ونيابة وشرطة أحداث ومراكز خاصة ومؤسسات عقابية، متمنية أن ترى مثل تلك الإجراءات النور في القريب العاجل.

سن 16 عاماً كشخص بالغ؟! متمنية من المجلس الحالي سرعة المبادرة إلى تعديل هذا النص في القانون. وتابعت الأربيش: إن المشكلة في القوانين التي تسن في الكويت أنها تتمثل في أن أغلب موادها حبر على ورق، ويتم الاهتمام بالجانب العقابي، في حين إن القانون به الكثير من الأمور الاجتماعية التي تهدف إلى تقويم السلوك، ومن ضمنها على سبيل المثال قانون الأسرة الذي نص على إنشاء مراكز للمعتنفين ومراكز للرؤية، ولكن فور صدور القانون يتولد لدينا اهتمام بسرعة إنشاء النيابة المحكمة المختصة، مع وجود قصور في الاهتمام بسرعة إنشاء مراكز الإيواء والمراكز العقابية التي نص عليها القانون، والتي تمثل أساس هذا القانون لحماية

العالمية بهذا الشأن ومن ضمنها اتفاقية بكن وميثاق حقوق الطفل العربي ورعايته، لافتة إلى أن أهم ما جاء بها من توجيهات هي حماية الطفل وإعادة دمجه في المجتمع وتوفير الحماية له، ومعاملته كبريء، واحترام حقوقه، على أن يكون الاعتبار الأول لمصلحة هذا الطفل، مشيرة إلى أننا نرى في واقع هذا القانون الجديد عكس ذلك، خاصة فيما يتعلق بخفض سن الحدث من 18 حتى 16 سنة باعتباره أول مطلب على هذا القانون.

وأضافت أن الطفل حتى 18 عاماً يعد شخصاً غير ناضج فسيولوجياً وغير واع بكامل تصرفاته، متسائلة: كيف نوفر الحماية المدنية له كطفل حتى 18 عاماً ومن ثم نقوم بخفض سنه جنائياً ومعاقبته بعد

وأضاف أن الكويت وقعت في عام 1991 على اتفاقية عالمية بشأن حقوق الطفل، ومن المعروف أن تلك الاتفاقيات تتميز بصفتها الإلزامية أكثر من القوانين المحلية، مشيراً إلى أن تلك الاتفاقية حددت سن الحدث بانها كل من يتجاوز سن 18، لافتاً إلى أن القانون يحمل تناقضاً آخر مع قانون الطفل الكويتي الذي عرف الطفل أيضاً بأنه كل من يتجاوز الـ 18 من عمره، مشدداً على أن الضغوط النفسية والحملات ضد قانون الأحداث خير دليل على ضرورة تغيير وتعديل هذا القانون، كون تعديله ليس مسألة اختيارية تتعلق باطفالنا وإبنائنا «وانهم ليسوا ففان تجارب».

من جهتها، أشارت المحامية منى الأربيش إلى توقيع الكويت على العديد من الاتفاقيات

على الدواعي التي دفعت المشرع إلى تعديل قانون الأحداث ومدى استفادة المجتمع من تلك التعديلات، مشيراً إلى أن الظروف السياسية المحيطة بالمجتمع في ذلك الوقت لم تكن مؤهلة صحياً لظهور مجلس من 2016 وإصداره جملة من القوانين التي يحتاجها المجتمع، كما تطرق خريبط إلى العديد من البنود القانونية الخاصة بقانون الأحداث خاصة فيما يتعلق بسن الحدث، موضحاً أن البعض أرجع خفض سن الحدث من 18 إلى 16 عاماً إلى استقطاب الجماعات الإرهابية للأطفال في هذه السن، فضلاً عن ارتكاب تلك الفئة العمرية للعديد من الجرائم غير العادية، مشيراً إلى أن معالجة تلك القضايا تكون بالإصلاح وليس بفرض العقوبات أولاً.

سلوكياته غير مكتملة ويصعب الحكم عليه كشخص بالغ، لافتاً إلى أن منتدى تواصل لا يدخر جهداً في تسليط الضوء على مختلف القضايا التي تهم المجتمع الكويتي عبر جملة من الندوات والفعاليات المتنوعة. من جانبه، أشار المحامي محمد خريبط إلى أهمية التطرق إلى مثل هذا القانون كونه يمس أبناءنا بالدرجة الأولى، لافتاً إلى أن الطفل الكويتي يعاني من عدم القدرة على العيش في بيئة طبيعية من الأساس نتيجة عدم توافر المساحات الكافية لهذا الطفل، وعدم وجود بيئة صالحة للتربية خاصة فيما يتعلق بالمنهج التعليمية وما تعانيه من انقصام وعدم تنافس بالمواد الدراسية ما يسبب ارتكاباً للطفل.

أكد على أهمية التعرف

العوض: الطفل في عمر 16 تكون سلوكياته غير مكتملة ويصعب الحكم عليه كشخص بالغ

خريبط: القانون يتناقض مع قانون الطفل بالكويت

«النجاة الخيرية» تتفقد مشاريعها في باكستان

محاضرات دعوية وتربوية، وبين أن الزيارة تخللها توزيع كفالات لايتام الذين تكفلهم الجمعية، وتوزيع المساعدات والمناجعة على المشاريع المتنوعة الأخرى التي يصدد الإنشاء، وتبلغ تكلفة المسجد 3000 دينار يتسع لعدد 90 مصلي ويتم تجهيز المسجد بالكامل من فرش ومكبرات صوت ومكان الوضوء، ونقيم بالمسجد حلقات لتحفيظ القرآن الكريم

سفارات الكويت في الخارج. ولفت إلى أننا قمنا بزيارة خيرية لجمهورية باكستان لافتتاح المساجد الجديدة والإشراف والمناجعة على المشاريع المتنوعة الأخرى التي يصدد الإنشاء، وتبلغ تكلفة المسجد 3000 دينار يتسع لعدد 90 مصلي ويتم تجهيز المسجد بالكامل من فرش ومكبرات صوت ومكان الوضوء، ونقيم بالمسجد حلقات لتحفيظ القرآن الكريم

قال مسؤول المشاريع الخارجية بجمعية النجاة الخيرية محمد السعيد إن الجمعية تقوم بتنفيذ سلسلة رائدة من المشاريع الإنسانية بجمهورية باكستان منها بناء قرى الأيتام والتي حرصنا أن تشيد بطريقة عصرية وتكون مكتملة الخدمات، بحيث تضم مدرسة ومسجداً ومستوصفاً طبياً ومكاتب وقفية يصرف من ريعها على خدمات القرية، وكذلك تقوم الجمعية ببناء المساجد وحفر الآبار وبناء منازل الفقراء والأيتام وتوزيع المساعدات المالية والغذائية وتقديم العديد من المشاريع الإنسانية التي تحدث فرقاً في حياة المستفيدين. وأكد السعيد أن متابعة وتقديم المشاريع الخيرية ووضع جدول زمني لها تساعد في إنجازها بسرعة كبيرة وكذلك التعاون مع الجهات الرسمية، وبالاعتماد على الدول الخارجية، وبالتعاون مع وزارتي الخارجية والشؤون ما يضمن على العمل الصيغة الرسمية، ونلمس تعاوناً كبيراً من قبل



محمد السعيد يتوسط الأيتام خلال زيارة باكستان

سفير تشاد يشيد بجهود «الرحمة العالمية»

العالم المختلفة من أفريقيا إلى آسيا إلى أوروبا إلى الوطن العربي، فمشروعاتها كبيرة وفعالة وستكون ثمراتها مفيدة في المستقبل.

ورؤيتها ورسالتها المتمثلة في بناء الإنسان، وتوجه أغيش بالشكر إلى الرحمة العالمية، متمنياً مد جسور التعاون بينها وبين تشاد، مشيداً بالدور الإنساني لها في دول

أشاد سفير جمهورية تشاد لدى الكويت علي أغيش بالدور الإنساني والتنموي الذي تقوم به جمعية الرحمة العالمية التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي، جاء ذلك خلال زيارته مقر الرحمة العالمية، حيث كان في استقباله الأمين العام يحيى العقيلي، ورئيس قطاع أفريقيا سعد العتيبي، ورئيس مكتب السودان ووسط أفريقيا يوسف الطويل، حيث استمع إلى شرح حول سبل التعاون لتحقيق الدور الإنساني الذي تسعى إليه الرحمة العالمية،



سفير تشاد علي أغيش ويحيى العقيلي

أشادوا بقرار مجلس الوزراء وأكدوا أنه خطوة مقدره تنسجم مع حب الكويتيين للبدل والعطاء

قائمون على العمل الخيري لـ «الأنباء»: تدريس العمل الإنساني والتطوعي بمناهج «التربية» يعزز مكانة الكويت عالمياً



سعد العتيبي



حسن الهندي



جاسم العون



حمود الرومي

التركي على مجموعة من القيم والمهارات والمعارف المتعلقة بالعمل التطوعي والخيري التي يؤمن بها المجتمع الكويتي. وأكد الهندي أن الخطوة التي قام بها مجلس الوزراء جاءت لتأصيل وترسيخ ثقافة العمل الخيري والإنساني في مجتمع عرف عنه حب الخير من خلال إدخالها كمادة تربوية في مناهج التعليم وهي خطوة تستحق التقدير.

بدوره قال رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي حمود الرومي أن إدخال العمل الخيري والتطوعي في مناهج التعليم يعزز من مكانة الكويت الدولية والتي اختيرت من قبل الأمم المتحدة مركزاً إنسانياً واميرها قائداً إنسانياً، كما أنه يدعم العمل الخيري والإنساني للكويت ويعرف الأبناء بما قدمته الكويت منذ عشرات السنين وساهمت به في الإغاثة الإنسانية وتخفيف المعاناة عن العديد من شعوب العالم.

الوحيدة التي تخطو مثل هذه الخطوة. وأشاد الأمين العام للرحمة العالمية التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يحيى العقيلي بالقرار، مؤكداً أنها خطوة مستحقة لتأصيل حب الخير في الشعب الكويتي، لافتاً إلى أهمية دور التربية في غرس قيم العمل الخيري والإنساني في نفوس أبنائنا، مبيناً أن ثقافة العمل الخيري تعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل التوازن والتعامل التربوي والاجتماعي في المجتمعات، مشيراً إلى أن العمل الخيري والإنساني يمثل رافداً أساسياً للتنمية الشاملة يعكس مدى وعي المواطن لدوره في نهضة بلاده.

وقال رئيس قطاع أفريقيا في الرحمة العالمية سعد العتيبي أن الخطوة التي اتخذها مجلس الوزراء بإدخال العمل الخيري والتطوعي والإنساني مادة تربوية هي خطوة مقدره ومستحقة، مؤكداً أنها

لقي قرار مجلس الوزراء بإدخال العمل الخيري والتطوعي ضمن المناهج التعليمية بناء على أوامر وتوجيهات من صاحب السمو الأمير، إشادة واسعة من المهتمين والقائمين على العمل الخيري، مؤكداً أنه يعزز المكانة التي تحتلها الكويت عالمياً على المستوى الإنساني.

وأعرب رئيس جمعية السلام للأعمال الإنسانية والخيرية جاسم العون عن شكره لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على المبادرة الرائعة التي أطلقها مجلس الوزراء بإدخال العمل الخيري والتطوعي والإنساني في المناهج الرسمية التعليمية.

وقال إن القرار عزز المكانة التي تحتلها الكويت وأميرها كمرکز للعمل الإنساني ورفع هذا التصنيف لدرجة لم يعد بالإمكان منافستها، مشيراً إلى أن الكويت لعلها الدولة

لبي الشافعي

الأنصاري: الكويت أصبحت منظومة عالمية في العمل الخيري

الرومي: القرار تويج لمبادرات الأمير الإنسانية تجاه إغاثة الشعوب

كفالة الأسرة 200 دينار شهرياً ولديها 50 أسرة بحاجة إلى مساعدة مشروع «إحساس» مستمر في رعاية ودعم الأسر الفقيرة

النصفي والرباعي لعدم تمكنهم من الذهاب للمستشفى. وأوضح العميري أن زيارة الوفد تهدف كذلك إلى التخفيف من معاناة النازحين السوريين وإدخال الفرحة على قلوبهم وتقديم العلاجات والإرشادات الطبية المتنوعة في المراكز المتخصصة مع تقديم الدعم النفسي للأيتام وتدفد أحوال الأسر النازحة لتلبية احتياجاتهم.

ونكر أن الوفد سيلتقي خلال زيارته برئيس منظمة الرعاية الطبية التركية د.أسامة غالي ومسؤول العبادة المتقلبة د.حذيفة عبدالله، وسيقوم بزيارة إلى العبادات التخصصية والجمعية النسائية ومركز التوحد ومستشفى الأمل في الرجحية الذي يلقي الدعم من الجمعيات الخيرية ومنها صندوق إغاثة المرضى.

أنقرة - كونا: أعلنت جمعية صندوق إغاثة المرضى إيفادها وفداً طبياً إلى بلدة الرجحية في مدينة هاطاي جنوبي تركيا لعلاج الجرحى والمصابين من اللاجئين السوريين.

وقال مدير العلاقات العامة بالجمعية ورئيس الوفد حامد العميري لـ «كونا»: إن زيارة الوفد التي تستمر 3 أيام تهدف إلى الإطلاع على أوضاع النازحين السوريين من شرق مدينة حلب شمالي سورية خاصة نتيجة إطلاق نار وقصف جوي.

وأضاف أن الفريق الطبي سيقوم بتقديم مساعدات عاجلة والمساهمة في علاج الجرحى السوريين النازحين من حلب وتقديم العون لأسرهم في جانب زيارة عدد من الجرحى في منازلهم بسبب إصابتهم بالشلل

حيث استفاد منه أكثر من 2100 أسرة منذ انطلاقه، ما بين مساعدات مستمرة ومساعدات طبية مقطوعة، ومساعدات طلبية فقراء، والمشروع مستمر في تأمين مورد مالي للأسر المتعففة المحتاجة. ويمكن لأهل الخير والمحسنين المساهمة عبر الاتصال المباشر: الساخن 55644002 أو أعلى الخط العقيل بأنه يمكن توجيه الكثير من أبواب الإنفاق إلى هذا المشروع ومنها: الزكاة، والصدقات، والكفالات الشهرية، والمساعدات الشهرية المقطوعة، والاستقطاعات الشهرية.

وأبناءهم، موضحاً أن قيمة كفالة الأسرة 200 دينار شهرياً داخل الكويت.

وقال فاخر إن «النجاة» تسعى في هذا المشروع إلى تحقيق أهداف عديدة هي: الوصول إلى الأسر المتعففة التي لا تسأل الناس وتلتمس حاجاتها، وتأمين مورد مالي ثابت للأسر المحتاجة ونقلها من الحاجة والعوز إلى الأمل والمطلقات، وحل مشاكل المتعثرين من الديون المتركمة.

موضحاً أن المشروع ساعد الكثير من الشرائح المستفيدة منه منذ القيام به

الخيرية وتغيير أحوال الأسر التي تعيش في ضائقة مالية لسنوات طويلة، وإيجاد منافع ومجالات للتبرعين أكثر احتياجاً واستحقاقاً، انطلاقاً من الدال على الفقر، كفعله، ومواجهة الغلاء الذي يطرأ على المجتمع سنوياً، كذلك وجود أناس كثيرين يجدون بما لديهم وما عند غيرهم بتعريف الناس عنهم، كما أن هناك الكثير من الأسر مكبلين في ديون فوق طاقتهم ولا تنحل إلا بعد أجل طويل، موضحاً أن الشرائح المستفيدة هي أسر الفقراء، والمساكين، والأيتام، والأرامل، والمطلقات، والمحتاجين، والضعفاء



طلال فاخر

من منطلق دورها الإنساني والريادي في الأعمال الخيرية داخل الكويت وخارجها ومن واقع دعمها للمشاريع الاجتماعية أعلنت جمعية النجاة الخيرية عن استمرار مشروع إحساس لرعاية الأسر الفقيرة والمتعففة، وفي هذا الصدد قال المشرف العام على مشروع إحساس الشيخ طلال فاخر إن المشروع لديه حالياً طلبات مساعدة لعدد 50 أسرة فقيرة داخل الكويت بحاجة لمن يكفلهم.

أكد فاخر أن عدة عوامل دعت إلى إنشاء هذا المشروع، منها تعفف الكثير من الأسر لطرق أبواب الجمعيات